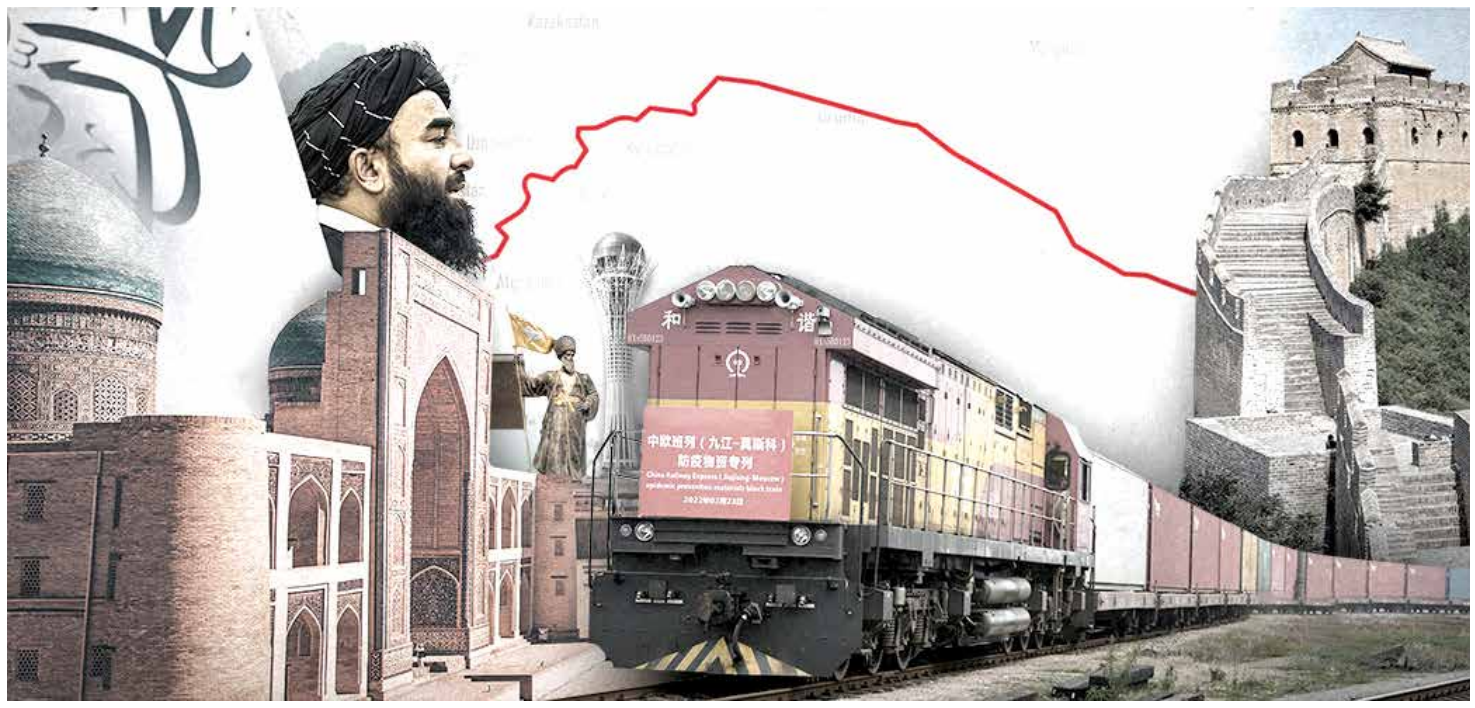

في ظل تطور العلاقات بين الطرفين

الصين وأفغانستان...شراكة اقتصادية محتملة أم وسيلة لتحقيق الأمن؟

عندما غادرت القوات الغربية أفغانستان، اعتقد الكثيرون أن الصينيين سيجنون المنافع الاقتصادية المترتبة على تغيير النظام في كابول،حيث تمتلك أفغانستان ثروة معدنية واحتياطيات هائلة من الموارد الهيدروكربونية غير المستغلة مثل الليثيوم. اكتسبت هذه الفرضية قوة في النصف الأول من عام ٢٠٢٣ عندما عُقدت قمم تجارية رفيعة المستوى بين المسؤولين الصينيين وطالبان، وتم طرح احتمال عقد اتفاقيات رئيسية بين الشركات الصينية وافغانستان الإسلامية، بما في ذلك في مجال المشاريع التعدينية. نظرًا للوضع الاقتصادي المحفوف بالمخاطر في أفغانستان، يمكن أن تساعد الاستثمارات الضخمة في المجال الاقتصادي في مساعدة الشعب الأفغاني وكذلك تمهد الطريق لتثبيت نظام طالبان. لكن في الواقع، لا تزال تفاعلات الصين في أفغانستان غير مؤكدة وحذرة. هذا الوضع يطرح السؤال المألوف ما إذاكانت الحكومة الصينية تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية الحقيقية في أفغانستان أم أنها تستخدم هذه الاستثمارات كأداة لحث افغانستان على تماشي مصالحها الأمنية،وفي هذاالسياق نشر مركز الدراسات الإستراتيجية «شرق» تقريرا ناقش فيه العلاقة بين الصين و أفغانستان.

في النصف الأول من عام ٢٠٢٣، شهدنا سلسلة من الاتفاقات والعقود التجارية في مجالات التعدين وغيرها بين الشركات الصينية ومسؤولي طالبان. في حين غطت وسائل الإعلام الأفغانية هذه الاتفاقات على نطاق واسع، كان انعكاس هذه الأخبار في وسائل الإعلام الصينية أقل، وهو ما قد يشير إلى الأهمية النسبية لقضية أفغانستان بالنسبة للصينيين. ما يبدو بالنسبة للصينيين مشاريع صغيرة وغير مهمة، لديها القدرة على إدخال دخل كبير إلى اقتصاد أفغانستان وخزينة طالبان الصغيرة. كما يوضح استعراض تفاعلات الصين مع أفغانستان في قطاعات التعدين والمحروقات والنقل خلال حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية أنه على الرغم من تغير الجهات الفاعلة الصينية ظاهريًا، إلا أن هذه التفاعلات هي في الواقع استمرار للتفاعلات السابقة.

تحركات صينية

في ٥ يناير ٢٠٢٣، وقع وزير المعادن والنفط في طالبان وشركة النفط والغاز الصينية الآسيوية الوسطى «سينوبك» اتفاقية لتطوير حقول النفط والغاز في شمال أفغانستان. بموجب هذا الاتفاق، حصلت الشركة الصينية على امتياز لمدة ٢٥ عامًا للحفر في ثلاثة كتل هي «كشغري» و«بزرخمي» و«زمردسي» الواقعة على مساحة تزيد عن ٥٠٠٠ كم مربع في المقاطعات الشمالية من أفغانستان. وتعهدت الشركة الصينية باستثمار ما يصل إلى ٥٤٠ مليون دولار في السنوات الثلاث الأولى وخلق ٣٠٠٠ وظيفة محلية. في الوقت نفسه، بلغت رسوم الامتياز لأفغانستان حوالي ٢٠٪، وفقًا لتقارير وسائل الإعلام قد ترتفع إلى ٧٥٪. في أبريل ٢٠٢٣، اقترحت شركة صينية تدعى «غوتشين» استثمار ١٠ مليارات دولار في استكشاف واستخراج الليثيوم. تضمن الاقتراح أمورًا أخرى مثل تكرير خام المعدن داخل البلاد وكذلك تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع البنية التحتية مثل بناء السدود المائية والكهربائية والطرق وحتى بناء نفق سالانج الثاني الذي يمكن أن يوفر حوالي ١٢٠,٠٠٠ وظيفة. في مايو، أبلغ السفير الصيني المسؤولين في طالبان بأن بكين ستعجل بـ«العمليات التمهيدية» لمنجم النحاس عينك. في عام ٢٠٠٨، مُنح امتياز استغلال المنجم لمدة ٣٠ عامًا إلى كونسورتيوم صيني بناءً على مشروع بقيمة ٣ مليارات دولار، لكنه لم ينفذ بسبب الحرب في أفغانستان بين أسباب أخرى. ومع ذلك، بعد وصول طالبان إلى السلطة في ٢٠٢١، طلب مسؤولو طالبان من الكونسورتيوم استئناف عمله. في مايو ٢٠٢٣، في خطوة إيجابية أخرى للعلاقات التجارية الصينية الأفغانية، استأنف كلا البلدين رحلات الطيران التجارية المباشرة من خلال شركة الطيران الأفغانية «أريانا». وبعد ذلك في مايو أيضًا، أُعيد فتح الممر البري لنقل البضائع من الصين إلى أفغانستان. في الأسابيع الثلاثة الأولى من يونيو، عُقدت مزيد من الاجتماعات بين مسؤولي افغانستان والسفير الصيني في كابول والمستثمرين الصينيين. وفقًا للتقارير، تناولت هذه الاجتماعات موارد أفغانستان بما في ذلك الرصاص والزنك والغاز والليثيوم والتالك. في ديسمبر ٢٠٢٢ أعلنت شركة الكهرباء الأفغانية «برشنا» أن المستثمرين الصينيين من المحتمل أن يستثمروا في توليد ٥٠٠ ميجاوات من الكهرباء باستخدام وقود الفحم. كما ذُكر في تقرير آخر أن غرفة التجارة الصينية اقترحت أنه يمكنها تنفيذ نظام توليد الكهرباء من الفحم في جميع مقاطعات أفغانستان. آخر حالة هي اقتراح شركة هواوي الصينية في ١٥ أغسطس ٢٠٢٣. ظاهرًا عرضت الشركة على مسؤولي طالبان أنها ستنشر نظامًا متطورًا من كاميرات المراقبة في جميع أنحاء أفغانستان. بعد نشر هذا الخبر، عُقد اجتماع بين ممثلي هواوي ونائب وزير الداخلية لطالبان عبد الله مختار في كابول. الثروة الهيدروكربونية والمعدنية في أفغانستان حتى عام ٢٠١٨، كانت أفغانستان تحتل المرتبة ٦٢ عالميًا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، والمرتبة ٩٩ عالميًا من حيث احتياطيات النفط، ولم تكن بارزة في هذا المجال. ومع ذلك، قدّرت حكومة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ أن القيمة الإجمالية للاحتياطيات المعدنية والهيدروكربونية في أفغانستان تزيد عن تريليون دولار، على الرغم من أن استغلال هذه الثروة يتطلب أيضًا السلام والأمن. وفي الوقت نفسه، يبدو أن احتياطيات الليثيوم في أفغانستان أكثر أهمية من احتياطيات الهيدروكربون في هذا البلد. في عام ٢٠١٠، ذكرت وسائل الإعلام نقلاً عن مسؤولين في البنتاغون أن احتياطيات الليثيوم في أفغانستان ضخمة إلى درجة أنها يمكن أن تحول هذا البلد إلى «المملكة العربية السعودية لليثيوم». ولاحظت بكين هذا الأمر أيضًا، على الرغم من أن بعض المحللين حذروا من أنه قد تم المبالغة في القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطيات. وفي الواقع، يجب حساب تكاليف الاستخراج لتقدير القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطيات؛ وهو أمر يُعتبر معوقًا في هذا البلد المغلق دون البنى التحتية المناسبة، حتى بعد انتهاء الحرب.

> تخشى الصين من أن تنتشر الجماعات المتواجدة في أفغانستان في مقاطعة شينجيانغ ذات الأغلبية المسلمة في غرب البلاد

مصالح أفغانية

من وجهة نظر أفغانستان، تعد آفاق الاستثمارات الاقتصادية الصينية مغرية للغاية. ربما تكون هذه أكبر فرصة لها لسد على الأقل بعض الفجوة الناجمة عن تراجع المساعدات الخارجية في أفغانستان. كما ترى افغانستان هذه الاستثمارات مساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. من وجهة نظر طالبان، على عكس الدول الغربية (التي فرضت عقوبات سياسية واقتصادية)، تتبع الصين سياسة عدم التدخل. وعلى الصعيد الداخلي، يجب على طالبان أن تظهر للسكان الذين يتدهور وضعهم الاقتصادي أنها تبذل جهودًا لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد، وعلى هذا الأساس اتخذت طالبان إجراءات في هذا الاتجاه منذ البداية. وفقًا للمحللين، تمكنت حكومة طالبان خلال هذه الفترة من اتباع نهج مستمر ومسؤول في مجال السياسات النقدية والاقتصاد الكلي، وخفض اعتمادها على المساعدات الخارجية. وبعد انخفاض بنسبة ٢٠٪ إلى ٣٠٪، استقر الاقتصاد الأفغاني في منتصف عام ٢٠٢٢. وعلى الصعيد السياسي، تأمل افغانستان في الاستفادة من الموقف البراغماتي للصين. على الرغم من أن الصين لم تعترف رسميًا بافغانستان، إلا أنها دعمت افغانستان في الأمم المتحدة والمحافل الإقليمية (غالبًا إلى جانب روسيا وفي كتل صينية مثل منظمة شنغهاي للتعاون)، ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات غير مشروطة وتحرير الأصول الأفغانية والاعتراف بنظام طالبان. وهذه في الواقع الأهداف الرئيسية لأفغانستان التي يشير إليها مسؤولو طالبان في جميع المنتديات والاجتماعات. كما تتفاعل الصين مع طالبان على العديد من المستويات، بما في ذلك من خلال سفارتها النشطة للغاية في إسلام آباد. وفقًا للخبراء، الصين هي «القوة الأكثر وضوحًا» و«اللاعب الخارجي المهيمن» في كابول منذ تولي طالبان السلطة. منذ أغسطس ٢٠٢١، التقت الصين مع مسؤولي افغانستان أكثر من أي دولة أخرى. وفي المقابل، غالبًا ما تعقد الدول الغربية اجتماعاتها مع مسؤولي طالبان في الدوحة بقطر. ومع ذلك، لا تزال طالبان وشعب أفغانستان بشكل عام قلقة بشأن المصالح الداخلية الحقيقية للصين من هذه الاستثمارات؛ لأن هناك أدلة على أن الشركات الصينية نفسها هي المستفيد الرئيسي من العديد من مشاريع الصين في الخارج، وليس السكان المحليين. وقد ساعدت زيارة وانغ يي، مستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني، إلى كابول في مارس ٢٠٢٢ على تعزيز التعاون الأمني بين أفغانستان وباكستان والصين، وسيتخذون إجراءات مشتركة لمكافحة «حركة تركستان الشرقية الإسلامية» و«طالبان باكستان". في الوقت نفسه، تحاول طالبان إرضاء الصينيين من خلال اتباع سياسة عدم التدخل. لم تدين طالبان بشكل علني سياسة بكين بشأن قمع الأويغور وغيرهم من المسلمين في الصين. بل إن وزير خارجية طالبان «متقي» أعلن خلال مكالمة هاتفية مع نظيره الصيني في يناير ٢٠٢٣ أن حكومة أفغانستان المؤقتة تدعم «مبدأ الصين الواحدة» - إشارة إلى موقف الصين بأن تايوان جزء من أراضي جمهورية الصين الشعبية. وفي هذا السياق، يُعتبر تنظيم داعش الإرهابي في خراسان واحدًا من أبرز مواضيع قلق الصين وطالبان المشتركة، لأن هذا التنظيم يستهدف مرافق وقوات طالبان وكذلك مصالح بكين في أفغانستان. وعلى الرغم من أن الصين، مثل الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، تأخذ بعين الاعتبار السياسة المعلنة والعلنية لطالبان بشأن قمع داعش في خراسان، إلا أن النشاط المستمر لهذا التنظيم قد يجعل الصين غير راغبة في التفاعل الاقتصادي مع أفغانستان في المستقبل القريب.

منافع صينية

ترى الصين أفغانستان كجزء من مبادرة «الحزام والطريق»، وهي خطة طموحة لإقامة شبكة عالمية من الممرات التجارية تربط الصين بآسيا وأفريقيا وأوروبا. وتأمل الصين في استخدام أفغانستان كممر للوصول إلى الأسواق في آسيا الوسطى والشرق الأوسط. كما تسعى إلى الحصول على الموارد المعدنية الثمينة في أفغانستان مثل النحاس والحديد والليثيوم والنفط. وعلى الرغم من ذلك، فإن الصين حذرة بشأن الاستثمار المباشر في أفغانستان بسبب انعدام الاستقرار. فهي تفضل الانتظار ومراقبة كيفية أداء حكومة طالبان أولاً. ومن المرجح أن تركز استثماراتها المبدئية على مشاريع البنية التحتية مثل الطرق وخطوط الكهرباء التي تعزز ربط أفغانستان بالصين وباكستان. كما أن الصين قلقة بشأن الجماعات الإسلامية المتشددة الناشطة في أفغانستان مثل تنظيم داعش الإرهابي والقاعدة. فهي تخشى أن تنتشر هذه الجماعات إلى مقاطعة شينجيانغ ذات الأغلبية المسلمة في غرب الصين. لذلك من المحتمل أن تشترط الصين أي استثمارات اقتصادية كبيرة على أن تقوم طالبان بمحاربة هذه الجماعات بفعالية. وبشكل عام، العلاقات بين الصين وطالبان معقدة وبطيئة التطور. فالصين حريصة على عدم إثارة غضب الولايات المتحدة من خلال التقارب السريع مع طالبان. كما أن طالبان لا تزال تواجه تحديات كبيرة داخليًا في توحيد صفوفها وإظهار قدرتها على حكم البلاد بفعالية. وسيعتمد أي تعاون اقتصادي وثيق في المستقبل على استقرار الوضع الأمني والسياسي في أفغانستان تحت حكم طالبان.

● أخبار قصيرة

داغستان...اعتراضات شعبية تجبر طائرة «اسرائيلية» على تغيير و جهتها

تجمع مئات المتظاهرين المؤيدين لفلسطين في مطار داغستان الروسي احتجاجا على العدوان الإسرائيلي على غزة، مما أجبر طائرة إسرائيلية كانت متوجهة للهبوط هناك على تغيير وجهتها. وبحسب تقرير للقناة ١٢ الإسرائيلية، هبطت الطائرة في مطار آخر لكنها واجهت هناك أيضًا احتجاجات من قبل السكان المحليين الغاضبين. وطالبت الشرطة الركاب الإسرائيليين بعدم مغادرة الطائرة، فيما تم نشر قوات مكافحة الشغب لحمايتهم. وردد المتظاهرون هتافات ضد العدوان الإسرائيلي ومطالبين بوقف قصف قطاع غزة. وأظهرت مقاطع الفيديو احتشاد المئات من المحتجين في مبنى المطار فور علمهم بوصول رحلة من تل أبيب، مرددين شعارات تندد بالعنف الإسرائيلي بحق الفلسطينيين.

عمران خان: جرائم «إسرائيل» في غزة تتم بضوء أخضر غربي

قال عمران خان رئيس وزراء باكستان الأسبق إن جرائم الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين تتناقض مع كافة القوانين الدولية، مدينا إياها، واصفا إبادة الفلسطينيين من قبل «إسرائيل» بأنها تتم بضوء أخضر من القوى الغربية. وكتب خان على تويتر: تستمر إبادة الفلسطينيين في غزة، وهي أعمال مدانة بشدة، لكن هذه الجرائم ترتكب بموافقة القوى العظمى، وإسرائيل معفاة من أي مساءلة أو عقاب. وأضاف: تسمح إسرائيل لنفسها بانتهاك كل القوانين الدولية وارتكاب مجازر ضد الشعب الفلسطيني، مرتكبة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وشدد خان على ضرورة وقف إطلاق النار وتحرير فلسطين، قائلا: إن لم نكن إلى جانب العدالة والإنسانية فلن يغفر لنا الناس. وأضاف خان: يجب على العالم الإسلامي ليس فقط أن يوحد صوته ضد جرائم إسرائيل، بل يجب أن يتخذ إجراءات لضمان وقف الإبادة في غزة.

ميدفيديف: لاحظوا الإختلاف في أعداد المناصرين لفلسطين و المناصرين لأوكرانيا

أثار دميتري ميدفيديف، نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، انتباه متابعيه إلى الاختلاف الواضح في أعداد الحضور في صور لمسيرات مؤيدي فلسطين في إسطنبول مقارنة بمظاهرات مؤيدي أوكرانيا في إحدى الدول الغربية، والتي نشرها عبر قناته على تيليجرام. وصف ميدفيديف أوكرانيا بأنها دولة وهمية لا وجود لها خارجيًا، وكتب: شعروا بالفرق. وكان ميدفيديف قد أكد في رسالة سابقة نشرها على موقع التواصل الاجتماعي X أن التأخير في العملية البرية للكيان الصهيوني ضد غزة، والتي جاءت بأمر من أمريكا، لا ينبغي أن تضلل العالم. وكتب ميدفيديف: إن العملية البرية حدثت وستكون لها عواقب دموية.